مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٢/٢

الشـــــرعية

ليست الغوغاء او التخريب

اننا متفقون جميعا انه لا عودة الى اسلوب الرأى الواحد وأن اى استغلال للحرية والديموقراطية لابد وان يعالج بمزيد من الحرية والديمقراطية .

وبالرغم من ان الديمقراطية فى بلادنا عمرها لا يتعدى ست سنوات الا انها استطاعت فى خلال هذه الفترة القصيرة جدا ان تحقق ما لم تحققه فى بلاد اخرى على مدى اجيال عديدة.

ولقد تعرضت الديمقراطية فى خلال هذه السنوات الست الى امتحـــانات عمقت من صلابتهـــا وأكدت انها ديمقراطيـــة أصيلة ..

واذا كان البعض منا يسىء اســـتغلال جو الحـــرية الذى نعيشه ، فهذا لا يعنى ان هناك خطأ فى التجربة ، أو اننـــا اسرعنا الخطى فى التطبيق وكان يجب علينا ان نتمهل .

ان تتابع البنـــاء الديمقـــراطى جاء بترتيب زمنى مدروس ومنطقى وأذا كانت هناك عناصر قد حاولت ان تستغل الانفتاح نحو الحرية لمصلحتها الخاصة فتلك عناصر دخيلة مرفوضة من كل فئات الشعب وقطاعاته ..

وفى اعتقادى ان احداث ١٨ و١٩ يناير الماضى قد فرضت علينا اعادة النظر فى بعـــض الامور التى صـــاحبت البنـــاء الديمقراطى فى بلدنا ..

وهذه الامور لا تحتاج الى التغيير بقدر ماتحتاج الى التفسير واولها هى الشرعية ..

لقد كانت آخر خطوات البناء الديمقراطى هى الغاء الحظر على قيام الاحزاب ..

وتحولت بالفعل التنظيمات السياسية الثلاثة الى احزاب ثلاثة . كل منها يمثل اتجاها معينا .. وكان الالتزام الوحيد الذى طولبت به هذه الاحزاب هو التحرك فى اطار مبادىء ثلاثة لا خروج عنها ، ولا اجتهاد بالنسبة لها وهى :

- حتمية الحل الاشتراكى .
- الوحدة الوطنية ..
- السلام الاجتماعى ..

ومعنى هذا الكلام الذى ارتضته الاحزاب واتفقت عليه ان شرعية تلك الاحزاب مستمدة وقائمة على هذه المبادىء وأى خروج عليها يفقدها شرعيتها تلقائيا ..

والمبدآن الاول والثانى لا خلاف عليهما ..

لا سبيل امامنا فى طريق التنمية ودعم الاقتصاد المصرى خارج اطار الحلول الاشتراكية ..

ووحدتنا الوطنية كانت وستظل دائما محل فخارنا وموضع اعجاب او حتى حسد غيرنا ..

ثم يجىء مبدأ السلام الاجتماعى الذى أصبح واضحا ان حزب التقدم الوحدوى لا يعترف به بدليل انه يؤكد دائما اصراره على حق الاضراب والتظاهر ..

ولقد اثبتت احداث ١٨و١٩ يناير الماضى ان التظاهر جريمة خطرة ، لان عناصر التخريب تستغلها استغلالا سيئا للغاية ويكفى دليلا عليها ما حدث فى تلك الاحداث .

وبالرغم من هذه الصورة المؤسفة التى حدثت فما زالت قيادة الحزب التقدمى الوحدوى تصدر المنشورات وتعقد المؤتمرات الصحفية لتؤكد فيها اصرارها على حق الاضراب والتظاهر كاداة التعبير عن الرأى ..

وهنا ــ وعند هذه النقطة ــ يخرج الحزب التقدمى الوحدوى عن اطار الشرعية ..

سلامنا الاجتماعى مبدأ لارجوع فيه وعلينا أن نحافظ عليه بكل ما لدى شعبنا من وعى وادراك وارتباط بارض هذا الوطن ..

والمظاهرات امر مرفوض لان عناصر التخريب والتهييج المندسة بين صفوفنا تستغل هذه المظاهرات فتحطم وتحرق وتعتدى على اقسام الشرطة ومراكز المطافىء وكل المنشآت العامة والخاصة .. وهذا أمر يتعارض تماما مع السلام

الاجتماعى واطمئنان كل مواطن على نفسه وعائلته وبيته ..
وفى ضوء تلك الحقيقة لابد من وقفة عند شعار الشرعية..
الشرعية لا يمكن كفالتها من غير التزام بالمبادىء والقانون..
والشرعية لا يمكن اكتسابها دون ما احترام للاطار العام للعمل السياسى ككل ..

والشرعية مظلة لا تظلل الخارجين على القانون او غير الملتزمين بالمبادىء والمستغلين لقواعد الحرية والديمقراطية والرافضين للعمل من خلال القنوات الدستورية المتعارف عليها ..

وبذلك فنحن فى حاجة ملحة الى التركيز على معنى كلمة « الشرعية » حتى لا تصبح مجرد واجهة يعمل خلفها المخربون فينقلب الامر الى فوضى باسم الشرعية والى فتنة تحت راية الشرعية ..